القطاع الزراعي والأمن الغذائي

ستار الخفاجي

04 ايار 2026

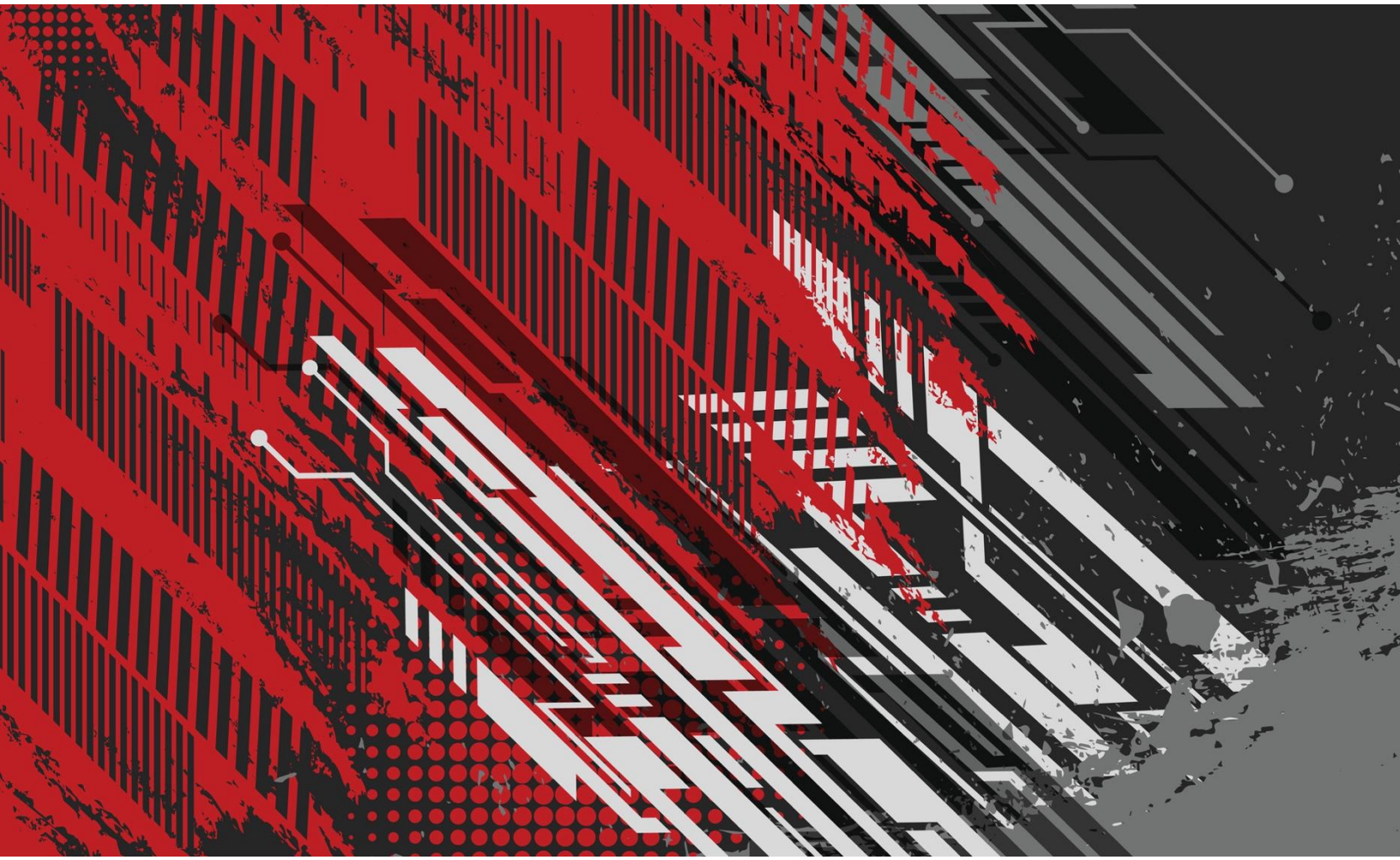

حقوق النشر محفوظة © 2026 | iraqieconomists.net | info@iraqieconoists.net | الهاتف: ٠٠٩٦٤٧٨٦٦٢٩٦٦٠٠+ | منذ عام ٢٠٠٩

القطاع الزراعي والأمن الغذائي

مدخل:

يتميّز القطاع الزراعي بأهمية كبيرة في الاقتصاد العراقي؛ فالعراق يُعدّ بلدًا زراعيًا يمتلك أراضيَ خصبةً تُمكّنه من إنتاج مختلف المحاصيل. إلا أنّ هذا القطاع يواجه اليوم تحدياتٍ جسيمة أثّرت في قدرته على تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي.

ويمكن الاستدلال على أهمية القطاع الزراعي من خلال دراسة معيارين أساسيين:

الأول، مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي (الدخل القومي).

والثاني، نسبة العاملين فيه إلى إجمالي القوى العاملة.

فقد بلغت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي خلال خمسينيات القرن الماضي نحو 23%، ثم بدأت بالانخفاض لتصل إلى حوالي 11% عام 1970، وتراجعت إلى نحو 5% في ثمانينيات القرن الماضي. أما بعد عام 2003 فتراوحت مساهمته بين 5% و7%، في حين انخفضت حاليًا إلى أقل من 4%.

وفيما يتعلق بنسبة العاملين في القطاع الزراعي، فقد شهدت هي الأخرى انخفاضًا حادًا ومستمرًا؛ إذ كانت في خمسينيات القرن الماضي تتراوح بين 60% و70% من إجمالي القوى العاملة. ومع ازدياد الهجرة الريفية إلى المدن انخفضت إلى ما بين 50% و60%، ثم تراجعت إلى نحو 20%–30% بفعل الحروب والحصار الاقتصادي. أما بعد عام 2003 فقد تراوحت النسبة بين 10% و15%، ويُعزى هذا الانخفاض إلى عدة أسباب، من أبرزها التدهور الأمني، والتصحر وشُحّة المياه، وتراجع الدعم الحكومي لهذا القطاع.

أسباب تخلف الزراعة والمشاكل التي تعتريها:

- مجمل السياسات الزراعية الخاطئة التي كانت نتاجاً طبيعيا للسياسات الاقتصادية والاجتماعية التي انتهجها العراق منذ الاحتلال العثماني ثم البريطاني مروراً بالحكومات المتعاقبة التي توالت على الحكم.

- اتباع الوسائل والأساليب البدائية في العمليات الزراعية وعدم الاستغلال الكامل للأراضي القابلة للزراعة والتخلف الشديد في وسائل الإنتاج وعدم استخدام مياه الري استخداماً صحيحاً مما أدى إلى ارتفاع نسبة الملوحة في أراضيه ونتج عن ذلك تحول مساحات شاسعة من الأراضي الخصبة إلى أراضي غير صالحة للزراعة.
- الحروب التي دأب النظام على إشعالها والتي توجت بالاحتلال الأمريكي للعراق والتي أتت على نسبة كبيرة من الأيدي العاملة في الريف وكان نتيجة ذلك الانخفاض الكبير في الإنتاج الزراعي وبالأحرى دمار شامل للزراعة.

- التخلف في مستوى التعليم ووجود نسبة عالية جدا من الأمية، بالإضافة الى سوء الاوضاع الصحية ومحدودية ساعات العمل اليومية (البطالة المقنعة) كل هذا ادى الى التخلف الشديد في إنتاجية العمل.

الأمن الغذائي:

الأمن الغذائي هو قدرة الدولة على توفير الغذاء الكافي والآمن وتغذية جميع السكان بشكل مستمر وبأسعار مناسبة، بحيث يستطيع الناس الحصول على احتياجاتهم الغذائية في كل الأوقات دون نقص وبالتأكيد فإن تحقيق الأمن الغذائي يعتمد على زيادة الإنتاج الزراعي من خلال تطوير القطاع الزراعي بشكل عام والذي سنأتي على بحثه لاحقاً.

من الجدير بالذكر إلى ما خلص اليه مؤتمر القمة العالمي للأغذية عقد عام 1996 في إيطاليا من قبل FAO حيث تم تعريف الأمن الغذائي: انه وضع يتحقق عندما يتمتع جميع الناس، جميع الأوقات، بإمكانية الحصول المادي والاقتصادي على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي احتياجاتهم الغذائية من أجل حياة نشطة وصحية.

إن النهوض بالقطاع الزراعي في العراق ليس خيارًا اقتصاديًا فحسب، بل هو ضرورة استراتيجية لضمان الأمن الغذائي وتعزيز السيادة الوطنية. ويتطلب ذلك رؤية متكاملة تجمع بين الإدارة العقلانية للموارد، والدعم الحكومي الفعّال، ومشاركة القطاع الخاص، ورفع وعي المجتمع بأهمية الإنتاج المحلي، لضمان مستقبل غذائي مستدام للأجيال القادمة.

إن العراق بحاجة إلى ثورة زراعية شاملة فهو يمتلك مقومات قوية لنهضة زراعية كبيرة من أرض خصبة إلى انهار وايدي عاملة خبرة تراكمت منذ حضارة وادي الرافدين ولتحقيق الثورة:

- إصلاح النظام الاقتصادي الزراعي وذلك من خلال حوافز اقتصادية من ضمان شراء المحاصيل من الفلاحين ودعم القروض بفوائد منخفضة وحماية المنتج المحلي بالإضافة إلى إنشاء صناعات غذائية مرتبطة بالزراعة.
- إصلاح الأراضي ومكافحة التصحر: من خلال استصلاح الأراضي غير المستغلة وغسل الأراضي المالحة مع زراعة أحزمة خضراء لمواجهة التصحر وتشجيع الزراعة في الأراضي الصحراوية وذلك باستخدام تقنيات حديثة ومتطورة.
- إدارة المياه بكفاءة: كما نعلم ان مشكلة المياه الآن تمثل التحدي الأكبر في العراق وذلك بسبب تراجع جفاف نهري دجلة والفرات نتيجة انخفاض الاطلاقات المائية من دول المنبع (تركيا، ايران وسوريا) وبناء سدود عديدة على مجرى النهرين بالإضافة إلى التغيرات المناخية وسوء إدارة الموارد المائية لذا يتوجب إنشاء وصيانة سدود وشبكات ري مع عقد اتفاقيات مع دول المنبع لضمان حصص عادلة. وكذلك يجب تطوير تقنيات الري الحديثة كالري بالتنقيط لترشيد الاستهلاك.
- تطوير الريف والبنية التحتية من تحسين طرق النقل وتوفير الكهرباء وإنشاء مخازن تبريد وسامع جديدة وواسعة وكذلك تحسين الخدمات الصحية.

مقترح لإنشاء وتطوير التعاون الزراعي الانتاجي:

الحركة التعاونية منذ نشوئها في منتصف القرن التاسع عشر كانت تتطلع لرفع وتحسين مستوى المعيشة لأعضائها والى تحقيق تنمية حقيقية والنهوض بالمجتمع بشكل عام.

تشكل التعاونيات الزراعية الإنتاجية عنصراً اساسياً في تطوير القطاع الزراعي وتعزيز استدامته كونها تنظم جهود المزارعين وتحول العمل الفردي إلى قوة جماعية أكثر كفاءة وتأثيراً، والتعاونيات هي ليست مجرد تجمع للمزارعين بل إنها اداة تنموية شاملة ترفع الكفاءة والإنتاج وتحسن الدخل وتدعم الاستدامة.

إن إطلاق وتعزيز التعاونيات الزراعية الانتاجية في العراق يمكن أن يكون ركيزة أساسية لرفع الإنتاجية، وفض التكاليف، وتحسين دخل المزارعين.

فيما يلي مقترح عملي متكامل:

نموذج التعاونيات الزراعية والتي يمكن تطبيقها في العراق مستوحاة من نماذج التعاونيات الزراعية الإنتاجية اليابانية، حيث تعد من اكثر النماذج تطوراً ونجاحاً في العالم وتلعب دوراً اساسياً في دعم المزارعين الصغار وتحسين الإنتاج وتسويق المنتجات الزراعية.

يعد التعاون الزراعي في اليابان أحد الركائز الاساسية لاستقرار وتطوير القطاع الزراعي وتلعب الجمعيات التعاونية دوراً اساسياً في دعم المزارعين وتطوير الإنتاج.

ويعتبر نموذج التعاونيات الزراعية في اليابان (JA Group) احد اكثر النماذج شمولا وقوه في العالم حيث توفر مستلزمات النتاج الزراعي للأعضاء وتتولى عملية التعبئة والنقل وتسويق المنتجات الزراعية. كما توفر خدمات بنكية وتأمينية للمزارعين.

فالتعاونيات الزراعية في اليابان ليست مجرد جمعيات بل نظام اقتصادي متكامل من البذور إلى الأسواق وهو نموذج تحتذي به العديد من الدول وتطبيق هذا النموذج في العراق ممكن وواقعي ولكن يحتاج إلى تكييف ذكي وواقعي استنادا إلى الظروف المحلية.

نموذج لإنشاء تعاونية زراعية للتمور في البصرة:

آخذين بنظر الاعتبار المبادئ التي حددها التحالف الدولي للتعاونيات ICA من العضوية الطوعية إلى المشاركة الفعلية والالتزام بالنظام الأساسي والإسهام المالي.*

تتكون التعاونية بين 10-20 مزارع من منتجي التمور برأسمال من مساهمات رمزية ودعم حكومي والحصول على قروض بفائدة متدنية وانتخاب مجلس إدارة ولجنة رقابة مالية وتعيين مدير تنفيذي محترف ان امكن وشراء مدخلات الإنتاج من أسمدة ومبيدات والاتفاق على طرق الري وتحسينها ومكافحة سوسة النخيل والمشاركة في عملية التلقيح ومكننة مشتركة بالإضافة تصنيع مشترك (الألبان والتمور) من تجفيف وتغليف وإنشاء مخازن مبردة و تسويق جماعي.

المصادر:

- World food Summit-Food and Agriculture Organisation FAO
  International Cooperative Alliance
  - عبد الوهاب مطر الداهري - اقتصاديات التعاون الزراعي
  - رشيد باني شنان الظالمي-الأمن الغذائي في العراق - المشكلات والحلول
  - البنك المركزي العراقي - دائرة الإحصاء والأبحاث - قسم النمذجة الاقتصادية والتنبؤ
  - تقارير متفرقة من البنك الدولي
  - المركز الوطني للتوثيق 2004 (ص6-2)

*المبادئ التعاونية هي مبادئ توجيهية تضع التعاونيات بموجبها قيمها موضع التنفيذ وضعها التحالف الدولي للتعاون وتم تحديثها عام ١٩٩٥.

1. العضوية الطوعية والمفتوحة.

2. التعاونيات هي منظمات تطوعية، مفتوحة لجميع الأشخاص القادرين على استخدام خدماتهم و المستعدين لقبول مسؤوليات العضوية، دون تمييز جنسي، اجتماعي، عنصري، سياسي أو ديني.

3. السيطرة الديمقراطية للأعضاء.

التعاونيات هي منظمات ديمقراطية يسيطر عليها أعضاؤها، يشاركون بنشاط في وضع سياساتها واتخاذ القرارات. الرجال والنساء الذين يعملون كممثلين منتخبين مسؤولون أمام العضوية. في التعاونيات الأولية، يتمتع الأعضاء بحقوق تصويت متساوية (عضو واحد، صوت واحد) كما يتم تنظيم التعاونيات على المستويات الأخرى بطريقة ديمقراطية.

4. المشاركة الاقتصادية للأعضاء.

يساهم الأعضاء بشكل منصف في رأس مال تعاونياتهم ويسيطرون عليه بشكل ديمقراطي. عادة ما يكون جزء من هذا الرأس المال على الأقل ملكية مشتركة للتعاونية. عادة ما يتلقى الأعضاء تعويضا محدودا، إن وجد، على رأس المال المكتتب به كشرط للعضوية. يخصص الأعضاء الفوائض لأي من الأغراض التالية أو جميعها: تطوير تعاونياتهم، ربما عن طريق إنشاء احتياطيات، يكون جزء منها على الأقل غير قابل للتجزئة؛ وإفادة الأعضاء بما يتناسب مع معاملاتهم مع التعاونية؛ ودعم الأنشطة الأخرى التي وافقت عليها الأعضاء.

5. الاستقلال الذاتي

التعاونيات هي منظمات مستقلة للمساعدة الذاتية يسيطر عليها أعضاؤها. إذا أبرموا اتفاقات مع منظمات أخرى، بما في ذلك الحكومات، أو جمعوا رأس المال من مصادر خارجية، فإنهم يفعلون ذلك بشروط تضمن السيطرة الديمقراطية من قبل أعضائهم والحفاظ على استقلالهم التعاوني.

6. التعليم والتدريب والمعلومات.

توفر التعاونيات التعليم والتدريب لأعضائها والممثلين المنتخبين والمديرين والموظفين حتى يتمكنوا من المساهمة بفعالية في تطوير تعاونياتهم. إنهم يعلمون عامة الناس - وخاصة الشباب وقادة الرأي - بطبيعة التعاون وفوائده.

7. التعاون بين التعاونيات.

تخدم التعاونيات أعضائها بأكبر قدر من الفعالية وتعزز الحركة التعاونية من خلال العمل معا من خلال الهياكل المحلية والوطنية والإقليمية والدولية.

8. الاهتمام بالمجتمع.

تعمل التعاونيات من أجل التنمية المستدامة لمجتمعاتها من خلال السياسات التي يوافق عليها أعضاؤها.

عن الكاتب: الاستاذ ستار الخفاجي. اقتصادي مقيم في المهجر.

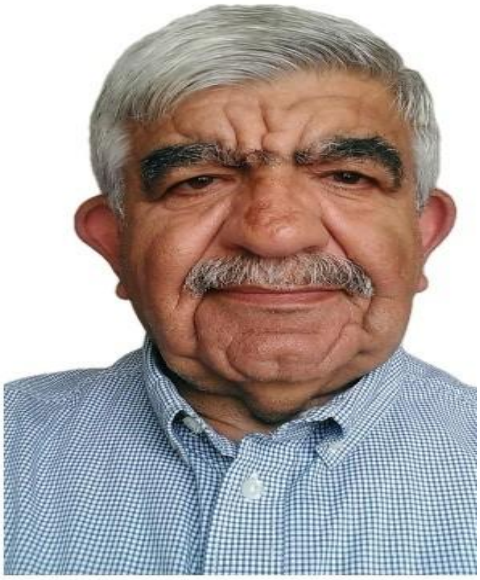

عن الشبكة:

تهدف شبكة الاقتصاديين العراقيين الى التأسيس لمرجعية اقتصادية في العراق تعمل على اعطاء الاولوية للاقتصاد قبل السياسة وتنشر الثقافة الاقتصادية بين افراد الطبقة السياسية خاصة وأفراد المجتمع العراقي عامةً متبنّية خطابا اقتصاديا علميا وساعية الى موقعاً مؤثراً في الرأي العام والمجتمع العراقي يمكنها من إيصال كلمتها الى صاحب القرار السياسي والتأثير على قرارات السياسة الاقتصادية.

ملاحظة:

-لا تعبر الآراء الواردة في الإصدار بالضرورة عن آراء أو اتجاهات تتباها الشبكة، وانما تعبر عن رأي كاتبها.

iraqieconomists.net
info@iraqieconomists.net
WhatsApp +964 786 629 6600